القطاع المصرفي الكويتي يحتل المرتبة الرابعة خليجياً

3.4 تريليون دولار موجودات المصارف العربية في 2018

ارتفع حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الخليجي إلى نحو 2.24 تريليون دولار بنهاية الربع الثاني من العام الجاري 2018، ما يمثل نحو 66% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي البالغة 3.4 تريليون دولار مسجلا نموا 1.4% منذ بداية العام الجاري.

ووفقا لتقرير حديث لاتحاد المصارف العربية، فإن مجموع احتياطات ورؤوس أموال المصارف العاملة في الخليج بلغ نحو 295 مليار دولار، بينما بلغ مجموع ودائع القطاع المصرفي نحو 1.36 تريليون دولار بنهاية الربع الثاني مسجلاً نمو 1.6% بنهاية الفترة نفسها من العام الماضي، وبلغ مجموع القروض نحو 1.34 تريليون دولار بزيادة 2.7 في المائة عن نهاية عام 2017.

ولفت التقرير إلى تصدر القطاع المصرفي الإماراتي المركز الأول بين القطاعات المصرفية الخليجية من حيث حجم الموجودات، إذ بلغت نحو 748 مليار دولار بزيادة 2% عن نهاية 2017.

واحتل القطاع المصرفي السعودي المركز الثاني خليجياً بإجمالي موجودات بلغت 617 مليار دولار، يليه القطاع المصرفي الكويتي في المرتبة الرابعة خليجياً والسادسة عربياً بموجودات 214 مليار دولار.

وبحسب التقرير، جاء القطاع المصرفي البحريني في المرتبة الخامسة خليجياً والسابعة عربياً بموجودات 188 مليار دولار، يليه القطاع المصرفي في سلطنة عُمان الذي احتل المرتبة الـ12 عربياً بإجمالي موجودات بلغت نحو 86 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني 2018.

وبحسب التقرير فإن القطاع المصرفي العُماني سجّل أعلى نسبة نمو في حجم الموجودات بين القطاعات المصرفية الخليجية خلال النصف الأول من عام 2018، إذ بلغت نحو 3.7%، وفقا لصحيفة "الاقتصادية".

في حين سجل القطاع المصرفي الإماراتي أعلى نسبة نمو في الودائع 3.8% بين القطاعات المصرفية الخليجية، أما بالنسبة إلى القروض، فسجّل القطاع المصرفي البحريني أعلى نسبة نمو خلال النصف الأول من 2018، بلغت نحو 4.6%.

ووفقا للتقرير، شهد القطاع المصرفي الخليجي في السنوات الماضية عدداً من عمليات الاندماج التي تهدف إلى تأسيس كيانات مصرفية ضخمة، وترشيد الإنفاق عبر خفض التكاليف والمصروفات، ما يزيد هوامش الربح ويعزز كفاءة ومتانة القطاع المصرفي، وكان آخرها إعلان مصرفان في الإمارات عن محادثات اندماج قد تسفر عن تأسيس خامس أكبر مصرف خليجي بأصول تبلغ نحو 415 مليار درهم.

وأشار إلى أن هذه الكيانات قادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً، ومواجهة التحديات الاقتصادية، والامتثال للمعايير الدولية، خصوصاً معايير "بازل 3"، ومعايير مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، والمعيار المحاسبي الدولي IFRS9.

ومن المتوقع أن تنمو أرباح المصارف الخليجية خلال العام الجاري بفضل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9، الذي سيؤثر إيجاباً في أداء المصارف من خلال تعزيز إدارة المخاطر ومساعدتها على تحديد حجم المخصصات بصورة أدق وأوضح.

وقال التقرير "إن ارتفاع أسعار النفط خلال العام 2018 نتيجة التخوّف من أزمات في المعروض على المدى القصير، من المتوقع أن يعزز الودائع الحكومية في ظل تحسن العائدات النفطية، ما يخفف من ضغوط التمويل على مصارف دول مجلس التعاون الخليجي".

ومن المرتقب أيضا أن تتبنى المصارف الخليجية مزيدا من التحوّل الرقمي خلال عامي 2018 و2019، وتُقدّم خدمات مالية مبتكرة قائمة على استخدام التطبيقات، حيث سببت التكنولوجيا المالية Fintech، ثورة في تقديم الخدمات المالية التقليدية وأعادت تشكيل المشهد المالي.

ولفت التقرير إلى أن نحو 80% من العملاء في السعودية والإمارات، يفضلون تنفيذ أعمالهم المصرفية من خلال أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، وأنهم يقومون بزيارة الفروع فقط لتلبية احتياجات محددة وأكثر تعقيداً.

مراجعون في أحد البنوك العربية

الصين وأميركا تعقدان مباحثات تجارية في بكين غداً

تعقد الصين والولايات المتحدة مباحثات تجارية على مستوى نواب الوزراء في بكين يومي غد وبعد غد، مع سعي الجانبين لإنهاء نزاع يُلحق ضررا متزايدا بالاقتصاد في البلدين ويعكر صفو الأسواق المالية العالمية.

وانخرط البلدان في حرب تجارية خلال معظم العام الماضي، وهو ما عطل تدفق سلع بمئات المليارات من الدولارات وأذكى مخاوف من تباطؤ اقتصادي عالمي.

وقالت وزارة التجارة الصينية في بيان على موقعها على الإنترنت إن فريق عمل بقيادة نائب الممثل التجاري الأميركي جيفري جيريش سيصل إلى الصين لإجراء "مباحثات إيجابية وبناءة" مع نظرائه الصينيين.

وأشارت الوزارة إلى أن الجانبين "أكدا" المواعيد خلال اتصال هاتفي صباح أمس الأول، لكنها لم تخض في تفاصيل.

تضخم منطقة اليورو يتباطأ مع انخفاض أسعار الطاقة

أظهرت تقديرات رسمية أولية تباطؤ التضخم في منطقة اليورو خلال ديسمبر بأكثر مما كانت تتوقعه الأسواق تحت ضغط تباطؤ حاد في أسعار الطاقة، بينما ظلت المؤشرات الأساسية مستقرة.

وأشارت تقديرات مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي (يوروستات) إلى أن الأسعار في دول الاتحاد، البالغ عددها 19 دولة، ارتفعت 1.6% في ديسمبر على أساس سنوي، بما يمثل تباطؤا عن ارتفاع بلغ 1.9% في نوفمبر.

وجاء التباطؤ أكبر من التوقعات في استطلاع لآراء خبراء الاقتصاد أجرته رويترز وأشار إلى تضخم نسبته 1.8% في ديسمبر.

وبهذا الانخفاض غير المتوقع، يكون التضخم انخفض دون المستوى المستهدف من البنك المركزي الأوروبي، والذي يقترب جدا من 2%.

غير أن التضخم الأساسي الذي يراقبه البنك المركزي الأوروبي عن كثب لاتخاذ القرارات ذات الصلة بسياسته النقدية، والذي يستثني أسعار الطاقة والغذاء المتقلبة، استقر عند 1.1% في ديسمبر متماشيا مع توقعات السوق. واستقر مؤشر أضيق نطاقا يستثني أسعار الطاقة والغذاء والمشروبات الكحولية والتبغ عند 1%، متماشيا مع التوقعات. وتباطأ التضخم إلى حد كبير بفعل انخفاض أسعار الطاقة، التي زادت 5.5% على أساس سنوي في ديسمبر مقارنة مع ارتفاع بلغ 9.1% في نوفمبر.

2.3 مليار درهم تصرفات عقارات دبي في أسبوع

حققت التصرفات العقارية في دائرة الأراضي والأملاك بدبي خلال الأسبوع المنتهي أمس، نحو 2.3 مليار درهم، وكانت أبرزها رهون بقيمة 1.8 مليار درهم من خلال 174 إجراءً.

وشهدت الدائرة خلال الأسبوع تسجيل 275 مبايعة بقيمة 500 مليون درهم، منها 40 مبايعة للأراضي بـ200 مليون درهم و235 مبايعة للشقق والفلل بـ300 مليون درهم.

وسجلت الرهون قيمة قدرها 1.8 مليار درهم منها 82 رهناً لأراض بقيمة 1.7 مليار درهم و92 رهناً لفلل وشقق كان أهمها بمنطقة ند الشبا الثالثة.

«المركزي»: 4.2 بالمئة نمو ناتج الإمارات المتوقع في 2019

المصرف المركزي الإماراتي

أكد المصرف المركزي الإماراتي الأهمية الكبرى لبرامج التحفيز المالي والاقتصادي، التي أعلنتها الحكومة الاتحادية، وحكومتا أبوظبي ودبي، وأن هذه المحفزات سترفع معدل النمو الاقتصادي للإمارات، وزيادة الاستهلاك، وتنشيط سوق العقارات، وتحسين أسواق العمل، وزيادة شعور المستثمرين والمستهلكين بالثقة في أسواق الدولة خلال العام الجاري.

وتوقع في تقرير حديث له، أن تصل معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للإمارات إلى 4.2 % للعام الجاري 2019، مدعومة بأسس اقتصادية أكثر قوة وزيادة في أسعار النفط والإنتاج في الإمارات.

كما توقع أن يصل النمو الاقتصادي لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الربع الرابع من العام الماضي 2018، إلى 3.4 %، وأن يواصل مساره التصاعدي في عام 2019، حيث سينمو بنسبة 3.7% في عام 2019، مقارنة بنمو متوقع نسبته 3.3% في عام 2018.

ولفت التقرير إلى زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة 3.3% على أساس سنوي، في الربع الثالث من عام 2018، مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.1% في المتوسط خلال نفس الفترة من العام قبل الماضي 2017.

كما زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي سنوياً، بنسبة 3.26% في الأرباع الثلاثة الأولى لعام 2018 في المتوسط، مقارنة بمتوسط نمو بلغ 2.1% خلال نفس الفترة من عام 2017، وفقا لما نقلته صحيفة "البيان".

وتناول التقرير للمرة الأولى برامج التحفيز المالي المقررة من الحكومة، وكيانات مختارة مرتبطة بالحكومة، مشدداً على أن هذه البرامج ستكون لها آثار إيجابية كبرى في الاقتصاد خلال عام 2019.

ماليزيا: النظام النقدي والأداء الاقتصادي مستقران

أكد وزير مالية ماليزيا، ليم جوان إنج، إن القطاع المصرفي في البلاد يمتلك سيولة كافية، وأن السياسة النقدية قوية ومستقرة في ظل أداء اقتصادي قوي.

وأضاف الوزير– في تصريحات أوردتها وكالة الأنباء الماليزية (برناما) أن الحكومة الماليزية بقيادة ائتلاف "باكاتان هارابان" ستواصل العمل من أجل نمو اقتصادي مستدام في البلاد.

وقال ليم : " لا تزال ماليزيا تتمتع بفائض كبير في الحساب الجاري، وصل بنهاية سبتمبر 2018 إلى 22ر7 مليار رينجت، أو حوالي 2ر5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي... ومن المتوقع أن يستمر هذا الحساب الجاري الإيجابي خلال هذا العام (2019)."

الدولار الأمريكي يعادل 4 رينجت، تقريبا.

وأوضح الوزير: "يمثل هذا جزئيا أحد أسباب حفاظ ماليزيا على تصنيفها الائتماني الدولي، وأيضا السبب وراء وضع وكالة بلومبرج الاقتصادية ماليزيا على رأس أفضل وجهة للاستثمار ضمن الاسواق الناشئة."

وكان تقرير صدر قبل أسابيع من نهاية عام 2018، ووجد طريقه سريعا إلى العديد من المواقع الالكترونية أعطى "تصورا مضللا" بأن الاقتصاد الماليزي يسجل نتائج سلبية، بحسب وكالة "برناما".

وأوضحت الوكالة أن التقرير يستشهد بإحصاءات قديمة، حيث ذكر أن إجمالي الفائض في الميزان التجاري لماليزيا في شهر أغسطس وصل إلى 1ر6 مليار رينجت، أي أدنى معدل له خلال 45 شهرا.

وأكد الوزير في البيان الذي أصدرته وزارة المالية الماليزية اليوم أن الاستشهاد بإحصاءات شهر واحد لا يعكس الأداء على مدار عام بأكمله.

وقال: "بعد شهرين فقط من بيانات أغسطس، وبالتحديد في شهر تشرين أول / أكتوبر، وصل الفائض في الميزان التجاري لماليزيا إلى رقم قياسي بلغ 3ر16 مليار رينجت، وهو أعلى معدل على الاطلاق في تاريخ ماليزيا."

وأضاف ليم: "في نفس الشهر، سجلت الصادرات معدل نمو 7ر17 بالمئة لتصل إلى 4ر96 مليار رينجت، وهو رقم قياسي لماليزيا... يظهر هذا أن البيانات الشهرية مُتقلبة للغاية ولا تعكس الصورة الكاملة للاقتصاد المحلي."

2.34 مليون عاطل في أكبر اقتصاد أوروبي

رغم الزيادة الطفيفة في عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا الشهر الماضي إلى 2.21 مليون شخص، فقد تراجع متوسط عدد العاطلين بأكبر اقتصاد أوروبي خلال 2018 بأسره إلى رقم غير مسبوق بلغ 2.34 مليون شخص.

واستقر معدل البطالة في ألمانيا عند 5 في المائة في (ديسمبر) وهو أدنى مستوى له منذ إعادة توحيد البلاد لينهي سنة شهدت دخولا ناجحا للمهاجرين إلى سوق العمل الألمانية.

وبحسب "الفرنسية"، أظهرت أرقام وكالة العمل الفيدرالية في مدينة نورنبرج، استنادا إلى معطيات معدلة مع تغيرات الفصول، تراجعا في أعداد العاطلين عن العمل بنحو 14 ألف شخص في شهر.

وبشكل عام ارتفع عدد العاطلين عن العمل بنحو 23 ألف شخص في شهر، لكنه تراجع بمعدل 175 ألفا على مدى سنة.

وأشار ديتليف شيل رئيس الوكالة في بيان إلى أن "تراجع البطالة طويلة الأمد والتقدم الذي تحقق في مجال دمج المهاجرين في سوق العمل أمران لافتان".

ومن أصل أكثر من مليون لاجئ وصلوا منذ 2015، اتبع 400 ألف منهم تدريبا أو تمكنوا من إيجاد عمل، كما أعلن إينجو كرامر رئيس اتحاد أرباب العمل الألمان في (ديسمبر).

وبسبب نقص اليد العاملة خصوصا في بعض القطاعات مثل رعاية الأشخاص المسنين، يدعو رؤساء الشركات الألمان باستمرار إلى اعتماد سياسة هجرة أوسع.

في المقابل، لفتت وكالة العمل إلى أنه فيما يتعلق بتوظيف المهاجرين لأسباب اقتصادية وبطالة الأشخاص المنحدرين من أوروبا الشرقية والبلقان فإن الأرقام "ترتفع بعض الشيء سنويا".

باحثون عن عمل

شكوك «بريكست» تضرب ثقة قطاع الأعمال في بريطانيا

أظهر استطلاع حول المعنويات السائدة بين شركات القطاع الخاص في بريطانيا نشرت نتائجه أمس أن الشركات البريطانية تواجه نقصا في اليد العاملة وركودا في النمو وضغوط الأسعار بسبب "بريكست".

وبحسب "الفرنسية"، أظهر الاستطلاع الدولي الذي أجرته غرفة التجارة البريطانية لستة آلاف شركة أن نسبة الشركات التي أعلنت عن زيادة في المبيعات والطلبات الداخلية في قطاع الخدمات الأساسية في البلاد انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ عامين في نهاية 2018.

وتحدثت أربعة أخماس الشركات المصنعة عن صعوبات في التوظيف، وهي أعلى نسبة منذ بدء اجراء الاستطلاع في 1989.

وتسجل بريطانيا حاليا مستويات قياسية من التوظيف، إلا أن مجموعة الضغط المدافعة عن قطاع الأعمال حذرت من أن انخفاض الهجرة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يتسبب في نقص حاد في الأيدي العاملة في الشركات.

وتفكر الحكومة في خفض الهجرة من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 80 في المائة بعد "بريكست". وذكرت المجموعة التجارية، أن شركات التصنيع وشركات القطاع الخدمي في بريطانيا تعاني نقصا كبيرا في الموظفين، من الممكن أن يتفاقم بعد خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي في (مارس) المقبل. وأبلغ 81 في المائة من المصنعين عن وجود صعوبات في التوظيف، فيما تعد أعلى نسبة مسجلة على الإطلاق، وذلك في مسح ربع سنوي، أجرته غرفة التجارة البريطانية، شمل 6000 شركة تجارية. وأفاد التقرير بأن أكثر من ثلثي شركات القطاع الخدمي تواجه صعوبات في التوظيف.

الهند تحاول تفعيل «الأسلوب 4» في منظمة التجارة

تسعى الهند إلى إحياء مناقشات في منظمة التجارة العالمية، لم تشهدها في 2018، بشأن وضع قواعد عالمية للاعتراف بالمؤهلات التعليمية للأشخاص الطبيعيين، وتسهيل منح التراخيص في التنقل والإقامة للمهنيين لتقديم الخدمات في البلدان الأخرى، وهو ما يسمى في مصطلحات منظمة التجارة بـ"التنظيم المحلي"، أو "الأسلوب 4".

وبموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، يمكن الاتجار في الخدمات دوليا بأربعة أساليب مختلفة، تعرف بالأنماط الأربعة.

ويشير "الأسلوب 4" إلى وجود أشخاص مهنيين من أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية في إقليم دولة أخرى بغرض تقديم خدمة.

ولا يتعلق الأمر بالأشخاص الذين يلتمسون الوصول إلى سوق العمل لدى العضو المضيف، كما أنه لا يؤثر في التدابير المتعلقة بالجنسية، أو الإقامة، أو العمل على أساس دائم.

والمعنيون من الأشخاص الطبيعيين، هم موردو الخدمات "مثل المهنيين المستقلين" أو الذين يعملون لمصلحة مورد خدمة، الذين يوجدون في دولة أخرى من أعضاء منظمة التجارة العالمية لتقديم الخدمة.